

الأحكام المتناقضة في الدعوى المدنية الواحدة  
في القانون الأردني  
(دراسة مقارنة)

إعداد الطالبة

ولاء احمد علي الحسابين

إشراف

الدكتورة هيام الشوابكة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

2018

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ  
(3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) "

صدق الله العظيم

سورة العلق / الآيات (1-5)

## تفويض

أنا الطالبة ولاء احمد علي الحسابين، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:.....

التاريخ: / /

## Authorization Form

I, Walaa Alhsabeen, authorize Isra University to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:.....

Date :.....

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالبة ولاء احمد علي الحسابين بتاريخ 2018/12/19  
والموسومة بـ " الأحكام المتناقضة في الدعوى المدنية الواحدة في القانون الأردني (دراسة  
مقارنة)".

وأجيزت بتاريخ 2018/12/19

<u>التوقيع</u>	<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>
.....	رئيساً ومشرفاً الدكتورة هيام الشوابكة
.....	عضواً داخلياً الدكتور محمد القهوي
.....	عضواً خارجياً الأستاذ الدكتور محمد أبو الهجاء

## الإهداء

إلى من لا تُفهم كلمات الشكر والعرفان..... الذين هم مصدر فرحتي وفخري

والداي

إلى روحًا فارقت الدنيا ولم تفارقنا .....إلى من أرجو أن يجمعنا الله به في جناته

شقيقي (محمد الحسابين)

إلى من وقوفهم بجانبني لا يقدر بثمن.....إلى من هم عوني في هذه الحياة

أخوتي وزوجي

وأهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من أكنُّ لهم في قلبي حبًا واحترامًا

إلى عائلتي الصغيرة والكبيرة وصديقاتي

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بعزته وجلالته تتم الصالحات، يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك  
ولعظيم سلطانك، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، اللهم لك الحمد والشكر ملئ السماوات  
والارض وما بينهما، احمدك ربي على اتمام هذه الرسالة.

ثم أتوجه بالشكر إلى أجمل مشرفة الدكتورة الفاضلة هيام الشوابكة، شكراً على رقي تعاملك،  
وشكراً لكل ما قمت به من جهود مخلصّة، لك من أعماق قلبي كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أساتذتي الموقرين، أعضاء لجنة المناقشة  
لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل للإرشاد والتوجيه لتدارك الخلل والقصور فيها، داعياً  
الله أن يمدّهم بالصحة والعافية ويجزيهم الله عني خير الجزاء.

واشكر كل من ساهم في اتمام هذا البحث من خلال تقديم المعلومات والمساعدات من قريب  
أو بعيد.

## قائمة المحتويات

ب	تفويض	.....
ج	قرار لجنة المناقشة	.....
د	الإهداء	.....
هـ	شكر وتقدير	.....
و	قائمة المحتويات	.....
ح	الملخص	.....
1	المقدمة	.....
2	أهمية الدراسة	.....
4	مشكلة الدراسة	.....
4	أسئلة الدراسة	.....
5	أهداف الدراسة	.....
5	الدراسات السابقة	.....
6	منهجية الدراسة	.....
7	هيكلية الدراسة	.....
8	الفصل الأول: ماهية الأحكام المتناقضة الصادرة في الدعوى الواحدة	.....
10	المبحث الأول: مفهوم الأحكام المتناقضة	.....
11	المطلب الأول: المقصود بالأحكام المتناقضة	.....
12	الفرع الأول: تعريف الحكم القضائي	.....
14	الفرع الثاني: تعريف الأحكام المتناقضة	.....
18	المطلب الثاني: صور تناقض الأحكام	.....
19	الفرع الأول: تناقض منطوق الحكم الواحد	.....
22	الفرع الثاني: تناقض منطوق حكمين	.....

24	المبحث الثاني: طبيعة الأحكام المتناقضة.....
25	المطلب الأول: الأحكام التي تخرج عن نطاق تناقض الأحكام.....
26	الفرع الأول: الأحكام الإجرائية.....
30	الفرع الثاني: الحكم الصادر في مسألة قبول الدعوى.....
33	المطلب الثاني: حجية الأحكام القضائية.....
34	الفرع الأول: تعريف حجية الأحكام.....
38	الفرع الثاني: حجية الحكم اللاحق.....
40	<b>الفصل الثاني: التنظيم القانوني للأحكام المتناقضة.....</b>
42	المبحث الأول: كيفية البت في الأحكام المتناقضة.....
43	المطلب الأول: الضمانات التي تحد من صدور الأحكام المتناقضة.....
45	الفرع الأول: الدفع بكون القضية مقضية.....
50	الفرع الثاني: إنتفاء ولاية المحكمة بصدور الحكم.....
57	المطلب الثاني: شروط الطعن بالأحكام المتناقضة.....
58	الفرع الأول: وحدة الموضوع.....
61	الفرع الثاني: وحدة الخصوم.....
65	الفرع الثالث: وحدة السبب.....
68	المبحث الثاني: طرق الطعن بالأحكام المتناقضة.....
69	المطلب الأول: التمييز.....
75	المطلب الثاني: إعادة المحاكمة.....
80	<b>الخاتمة.....</b>
82	<b>التوصيات.....</b>
83	<b>المصادر والمراجع.....</b>
89	<b>الملخص باللغة الإنجليزية.....</b>



# الأحكام المتناقضة في الدعوى المدنية الواحدة

في القانون الأردني

(دراسة مقارنة)

إعداد الطالبة

ولاء احمد علي الحسابين

إشراف

الدكتورة هيام الشوابكة

## الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوعاً شكل جدلاً فقهيًا لم يحسم النزاع فيه بعد، وهو الطعن في صدور حكيم متناقضين وفق قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني، وخاصةً أن المشرع الأردني لم يكن واضحاً في التنظيم القانوني للطعن بالأحكام المتناقضة، فهو ذهب الى الطعن في الأحكام المتناقضة الى طريقين، فأخذ بالتمييز واعادة المحاكمة للطعن في هذه الاحكام في ان واحد، حيث ذهب في المادة (3/198) بالتمييز وبالمادة (8/213) بإعادة المحاكمة.

والتساؤل الذي يثور حول مدى تعارض المادتين سابقتي الذكر، حيث أثار هذا التساؤل جدل فقهيًا واسعاً حيث أن الإتجاهات عديدة في هذا الشأن، وقد ناقشت هذه الدراسة الإجتهدات الفقهية بالإضافة إلى النصوص القانونية ذات الصلة في الموضوع، وقرارات محكمة التمييز من خلال تعريف الأحكام المتناقضة وصورها، والأحكام التي تخرج عن نطاقها، ومدى حجية الحكم المناقض لحكم سابق بالإضافة إلى الضمانات التي تحد من صدورها، وشروط الطعن فيها، ووسائل أو طرق الطعن فيها وفق القانون.

مبيناً في ذلك موقف الفقه من الأحكام المتناقضة، ومدى حجية الحكم اللاحق لحكم سابق قطعي، والوسائل الوقائية التي وجدت للحد أو التقليل من تناقض الأحكام، موضعاً مدى مخالفتها لهذه الضمانات، وذلك وفق دراسة مقارنة مع قانون المرافعات المصري؛ حيث أن بعض التشريعات تختلف عن مسلك المشرع الأردني في هذا الموضوع، فالمشرع المصري اكتفى بطريق واحد للطعن بها، وهو طريق النقض، ومن خلال بحثي في الموضوع وجدت بعض التشريعات الأخرى التي لم تعترف بالحكم اللاحق منذ البداية، فاعتبرته معدوم وكأنه لم يكن.

وتوصلت الباحثة إلى أنه لا يوجد بين النصوص المنظمة لطرق الطعن بالأحكام المتناقضة أي تعارض، وإن لكل من النصين مجال للتطبيق، فالمشرع نص على طريق الطعن بإعادة المحاكمة فيما يخص الأحكام المتناقضة؛ وذلك لإعطاء الفرصة للخصوم للطعن بالأحكام التي لا تقبل الطعن بطريق التمييز وفق نص المادة (198 / 3).

وكان على المشرع أن يوضح مجال تطبيق كلاً من المادتين من خلال تعديل نص المادة 213 الفقرة الثامنة بإضافة غير قابلاً للتمييز، حتى يصبح النصين أكثر وضوحاً وانسجاماً في موضوع هذه الأحكام، حيث أنني توصلت إلى أن المشرع كان على صواب، بحيث أنه منح للخصوم الفرصة للطعن بالأحكام المتناقضة التي لا تقبل التمييز من خلال الطعن فيها بطريق إعادة المحاكمة وفق الفقرة الثامنة من المادة (213) من قانون أصول محاكمات مدنية أردني، وأرسى في ذلك مبادئ العدالة والإنصاف.